الاتحاد الاشتراكي لقوات الشعبية

النشأة والمسار التاريخي

ارتبط تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في بحر سنة 1959 ، بتحول نوعي داخل الحزب الذي قاد عملية استقلال المغرب، وباختلاف الرؤى حول المسار الذي يجب أن يأخذه المغرب بعد نيله الاستقلال 1956. واستند الاتحاد في عملية التأسيس إلى جزء هام من رجال المقاومة وجيش التحرير والطبقة العاملة والجناح التقدمي ، ومن الأسماء المؤسسة: المهدي بن بركة وعبد الرحمان اليوسفي والفقيه البصري ومحمد المنصور والمحجوب بن الصديق وعبد الرحيم بوعبيد. تأسس الحزب في 1959 في الوقت الذي كان يقود فيه حكومة أنجزت عددا من الإصلاحات في المجال الفلاحي والصناعي والبنكي والطاقة وأعلنت استقلال العملة الوطنية عن الفرنك الفرنسي، وقاد هذه الإصلاحات عبد الرحيم بوعبيد وكانت بصدد إنجاز ملفات حول إصلاحات في الإدارة العامة للأمن الوطني وملف جلاء القوات الأجنبية والجيش الوطني، لكن في ماي 1960 أقيلت حكومة عبد الله إبراهيم، و توترت العلاقات بين الحزب والملك الحسن الثاني ، وأحالت خطابات الاتحاد في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي باستمرار إلى هذا الحدث كمرجعية تاريخية لمكونات الهوية الحزبية، والفعل النضالي الاتحادي لمواجهة " النظام الإقطاعي " والحكم الملكي الفردي" و"الحكم المطلق".

امتدت مرحلة الصراع هذه من 1960 إلى 1975، تم فيها اغتيال المهدي بن بركة وعمر بن جلون وإعدام عدد من قادة ومناضلي الاتحاد، وكان لظهور قضية الصحراء دور في تحول عدد من التناقضات الداخلية، أفضت بدورها إلى الإجماع الوطني، وإلى المسلسل الديمقراطي، الذي كان الاتحاد الاشتراكي أحد مكوناته الأساسية . امتدت هذه المرحلة من 1975 إلى 1990، ولم تخل بدورها من محاكمات مناضليه النقابيين والسياسيين. بيد أن مرحلة التحول الأساسي التي ساهم فيها الاتحاد الاشتراكي تبدأ من أكتوبر 1991 عندما قدم عبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة مذكرة مشتركة إلى الملك الراحل الحسن الثاني تمحورت حول المطالب السياسية والدستورية، مذكرة أفضت إلى تعدلين للدستور في سنة 1992 و1996، وانتخابات تشريعية في سنة 1997، فعين الملك الحسن الثاني الكاتب الأول للحزب آنذاك عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا في حكومة التناوب، وجدد الثقة فيه الملك محمد السادس حين توليه العرش في 30 يوليوز 1999. في شتنبر 2002 ،وبعد الانتخابات التشريعية،عين الوزير الأول من خارج الأحزاب، الشيء الذي أثار نقاشا حول ما سماه عبد الرحمان اليوسفي بضرورة "احترام المنهجية الديمقراطية" ، ومع ذلك ساهم الحزب في الحكومة الحالية ب6 وزارات .

المسار التنظيمي

بين 1959 و2013 انعقدت تسع مؤتمرات حزبية عادية واثنين استثنائيين (1975 و 2006). وشهد المؤتمر السابع المنعقد في يونيو2005، تكوين مكتب سياسي خال من أي قيادة من الحركة الوطنية، بعد أن قدم عبد الرحمان اليوسفي استقالته من العمل السياسي في أكتوبر2003 .

عرف الحزب منذ نشأته حركية تنظيمية تمثلت في البداية في قيادة ثنائية الجناح السياسي والنقابي، انتهت في صيف 1972، بعد استبعاد الاتحاد المغربي للشغل من قيادة الحزب، (قرارات 30 يوليوز) ،وانعقد في يناير 1975 مؤتمر استثنائي أنهى تنظيميا، مع ما عرف بالتنظيم السري، الذي نهج العمل المسلح منذ 1961 إلى 1973، وأعلن الحزب عن تغيير اسمه من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، وتبنى استراتيجية النضال الديمقراطي، وكان وراء هذا التحول قيادات نقابية وسياسية، ومن المقاومة وجيش التحرير، وطليعة من الشباب الحزبي كعمر بن جلون ومحمد اليازغي، وانتخب المؤتمر عبد الرحيم بوعبيد كاتبا أولا للحزب، وظل في هذا المنصب إلى وفاته في يناير 1992، ليخلفه عبد الرحمان اليوسفي إلى أكتوبر 2003 ، ثم سيتولى الكتابة الأولى بعد ذلك، محمد اليازغي، الذي سيقد استقالته من المكتب السياسي في دجنبر 2007.

عرف الحزب تحديين أساسيين بين 1978 و2001، أولهما اندلاع نقاش سياسي داخلي حول سلامة اختيار دخول الانتخابات واستراتيجية النضال الديمقراطي، وثانيهما عودة الجناح النقابي في قيادة الحزب، وأدت هذه الحركية إلى تحولات تنظيمية وسياسية داخلية سواء في توضيح الاختيارات السياسية أو في ترتيب العلاقات مع المركزيات النقابية، وأهم ظاهرة عرفها الاتحاد الاشتراكي، منذ مؤتمره في 1975 إلى اليوم ، هو الموازنة بين القضايا السياسية الوطنية والإشكالات التنظيمية، وهذا أدى بدوره إلى دينامية داخل المجتمع إن على المستوى النقابي أو السياسي.

وساهمت المشاركة الفعلية للحزب في الحياة السياسية الوطنية في خلق نقاش داخلي ووطني حول الممارسة السياسية وأشكال التمثيل السياسي وأولويات الخط السياسي والهوية الإديلوجية وتحديث المؤسسات الوطنية والرفع من سقف الحريات. وفي هذا السياق نضع نتائج وتطورات المؤتمر الوطني السابع في يونيو2005، الذي انعقد تحت شعار " معا لبناء مغرب حديث"، والمؤتمر الثامن في نونبر 2008، الذي تميز بالانتخاب المباشر للكاتب الأول والمطالبة بإصلاح سياسي ودستوري.

الهوية الحزبية

كان تأسيس الحزب في سنة 1959 يهدف إلى " إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني أو المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس" لكن التطورات التي حصلت في 1961، جعلته يطرح رؤيتين مذهبيتين عبرا عنهما في التقرير المذهبي الذي أقره المؤتمر الثاني سنة 1962، وفي الاختيار الثوري الذي كتبه المهدي بن بركة ولم يقدم إلى المؤتمر. ومع ذلك يمكن الحديث في هذه المرحلة عن هوية مكتسبة من التحولات التاريخية التي عرفها المغرب غداة الاستقلال. وعرف الحزب بين 1962 و1975 هوية نضالية متعددة الأوجه، في حين أقر منذ سنة 1975 استراتيجية النضال الديمقراطي تحث شعار التحرير والديمقراطية والاشتراكية، وانطلق بعد ذلك نقاش داخلي حول تبني الاشتراكية العلمية أم الاشتراكية الديمقراطية الاجتماعية، اختيار لم يتم فيه الحسم بوضوح إلا في المؤتمر السادس في 2001.

و رغم تنوع الخطاب من "إقامة ديمقراطية واقعية تحت رعاية صاحب الجلالة" في زمن التأسيس، إلى " الحكم الاستبدادي" في زمن " الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، إلى " الانتقال الديمقراطي" في زمن الإنصاف والمصالحة، يظل مصطلح الديمقراطية الشيء الثابت في الخطاب الاتحادي، أكثر من المفاهيم الأخرى التي تنوعت مضامينها بتنوع الإحالات الزمنية والصراعات السياسية والتنظيمية الداخلية.

حاول الاتحاد الاشتراكي في زمن المساهمة في الحكومات التي أعقبت حكومة التناوب الإمساك بين الهوية السياسية وواقع ممارسة المسؤوليات الحكومية، وفي هذا السياق نضع زخم النقاش الحزبي والوطني حول " المنهجية الديمقراطية " عقب إقصاء الحزب من قيادة الحكومة رغم إحرازه المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية في شتنبر 2002، إضافة إلى وثيقة 28 نونبر 2003، التي كانت تعبيرا تنظيميا لمرحلة ما بعد شتنبر 2002.

الاتحاد الاشتراكي والاستحقاقات الوطنية

ساهم الاتحاد الاشتراكي ابتداء من1960، في أول انتخابات محلية عرفها المغرب المستقل ، ثم خاض الانتخابات التشريعية في ماي 1963، وشكل فريقه البرلماني قوة معارضة قوية رغم قلة العدد، أفضت إلى ما يعرف في التاريخ التشريعي المغربي بأول ملتمس للرقابة، قدمه المرحوم عبد اللطيف بنجلون في يونيو 1964، لكن تدشين حملة الاعتقالات والنفي في حق قيادة ومناضلي الاتحاد أبعدته كليا عن المشاركة السياسية، في وقت أعلن فيه المرحوم الحسن الثاني حالة الاستثناء ابتداء من يونيو 1965.

أدت تفاعلات قضية الصحراء في 1975 إلى فتح مرحلة سياسية جديدة بالمغرب نتج عنها، "مسلسل ديمقراطي"، كانت أولى خطواته الانتخابات الجماعية في نونبر1976، ساهم فيها الاتحاد الاشتراكي، بعد مقاطعة دامت منذ الانتخابات التشريعية في ماي 1963. وشارك الحزب منذ ذلك الحين في كل الانتخابات المحلية والتشريعية والمهنية، غير أن ما يميز المرحلة الأخيرة هو تصويته لأول مرة بنعم على مشروع تعديل الدستور في سنة 1996، فكل مشاريع الدستور السابقة كان الحزب يقاطعها أو يمتنع عن التصويت عليها.

المنجزات

إذا كان تأسيس الاتحاد في 1959 استجابة لتحول تاريخي لمغرب الاستقلال، فإن أهم إنجازاته في هذه الفترة هي بناء مؤسسات اقتصادية ومالية وطنية، وهو ما عبر عنه عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان وزير الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة، بالانتقال من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني، وبعد دخول المغرب زمن الرصاص (1960)، ظل الحزب يناضل سياسيا أو بالعنف ضد ما كان يسميه الاستبداد ، وأدى في سبيل ذلك ثمنا غاليا تجلى في عشرات المحاكمات والاعتقالات والنفي والاغتيال والإعدام، كما كان الحزب حاضرا في قضايا البناء الديمقراطي الذي انطلق منذ 1975، في إطار معارضة برلمانية، كانت أحيانا علاقاتها متوترة مع الملك، كما هو الحال بين سنتي 1981 و 1983. لكن سنوات التسعينيات عرفت زخما سياسيا جديدا كان للاتحاد الاشتراكي النصيب الأوفر في فتح نقاش حول الإصلاحات السياسية والدستورية، خاصة ما تعلق بمشروعي الدستور، والعفو العام عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وعدم الطعن في نتائج انتخابات 1997، وهي دينامية أدت إلى حكومة التناوب التي قادها الاتحاد الاشتراكي، و من أهم إنجازاتها توسيع الحريات العامة الجماعية والفردية وفتح الأوراش الاقتصادية الكبرى، كما ساهم الحزب في حكومة 2002 – 2007، في وزارات أساسية كإعداد التراب الوطني والاقتصاد والمالية والتعليم والعدل والشباب وشؤون الجالية المغربية في الخارج. قرر الاتحاد الاشتراكي الاستمرار في تحمل المسؤوليات في حكومة 2007 - 2012، من خلال وزارة للدولة ووزارات العدل و تحديث القطاعات والشغل وشؤون الجالية المغربية، وبعد التعديل الوزاري في 2010، حافظ الاتحاد الاشتراكي على نفس الوزارات باستثناء وزارة العدل، لكنه تحمل مسؤولية وزارة العلاقة مع البرلمان، في الوقت الذي انتخب فيه الكاتب الأول للحزب عبد الواحد الراضي رئيسا لمجلس النواب، الغرفة الأولى للبرلمان.

ترمي استراتيجية المشاركة لدى الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات بكافة أشكالها، وفي تحمل المسؤوليات الحكومية، منذ حكومة التناوب في 1998، إلى تثبيت الاستقرار السياسي في المغرب، إضافة إلى تطبيق سياسات تهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقوية مجالات الحقوق الفردية والجماعية، خاصة ما تعلق منها بحقوق الطفل والمرأة والفئات المستضعفة. إنه رهان استراتيجي هام رغم الثمن الذي يؤديه الحزب عن ذلك، إن على المستوى السياسي أو التنظيمي.

الآفـــــــــاق والتحديـــــــات

إن الآفاق والتحديات المستقبلية المطروحة على الاتحاد الاشتراكي هي نفسها المطروحة على المجتمع و الطبقة السياسية، والمتجلية في حماية المجتمع من ظاهرة الإرهاب، وذلك ببناء أمن اجتماعي تساهم فيه كل مكونات المجتمع، وتحصين مكونات الهوية المغربية، وتحديات اقتصادية واجتماعية، تمسك في نفس الوقت بين الحاجيات في مجال التعلم والصحة والتشغيل والأمن الغذائي والمجتمعي من جهة، والتوازنات المالية وتحديات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وآثار العولمة من جهة أخرى. إن الأمر يتعلق أساسا في المساهمة في استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي صلب.
يهدف الاتحاد الاشتراكي أيضا إلى خلق فضاء للسلم و للتمنية الديمقراطية في غرب البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع جيرانه الأوربيين، حيث تصبح القيم الديمقراطية والحريات العامة والخاصة واحترام الهويات والجوار، من القيم المشتركة لشعوب المنطقة.